الأمم المتحدة

E/CN.3/2010/29

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 December 2009
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية
الدورة الحادية والأربعون
٢٣-٢٦ شباط/ فبراير ٢٠١٠
البند ٤ (م) من جدول الأعمال المؤقت*
بنود للعلم: بناء القدرات الإحصائية

الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لطلب اللجنة الإحصائية في دورتها الأربعين**، يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى اللجنة، للعلم، تقرير الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (شراكة باريس ٢١) عن بناء القدرات الإحصائية. ويوجز التقرير الجهود التي تبذلها الشراكة لتشجيع استخدام إحصاءات أفضل باعتبار ذلك جزءا أساسيا من البيئة المواتية لإحراز تقدم في مجال التنمية، ولا سيما عن طريق دعم جهود البلدان لدى قيامها بتصميم الاستراتيجيات الوطنية وتنفيذها ورصدها من أجل إعداد الإحصاءات، وعن طريق الدعوة، وعبر تشجيع الجهات المانحة على التعاون في برامج الدعم الإحصائي. ويحتوي التقرير على نتائج اجتماع اتحاد شراكة باريس - ٢١ المعقود في داكار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، ويتضمن مرفقه إعلان داكار بشأن تطوير الإحصاء، الذي أقره هذا الاجتماع. ويُرجى من اللجنة أن تحيط علما بالتقرير.

* E/CN.3/2010/1.

** انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٩، الملحق رقم ٤، (E/2009/24)، الفصل الأول، ألف.

291209 291209 09-64098 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

تقرير الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين عن بناء القدرات الإحصائية

أولا – مقدمة

١ – يكمن الهدف العام لشراكة باريس ٢١ في استحداث ثقافة لوضع وتنفيذ السياسات على أساس الأدلة، تساعد على تحسين فعالية الحوكمة والحكم في مساعيها للحدّ من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتركز شراكة باريس – ٢١ جهودها على مساعدة البلدان النامية في تصميم وتنفيذ ورصد الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاء[(١)]، لكي تتوافر لدى تلك البلدان، في جملة أمور، بيانات، خاصة بها ومن إعدادها، عن جميع مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية وعن جميع الاحتياجات في مجال سياسات التنمية.

ثانيا – التقدم الذي أحرزته شراكة باريس – ٢١ في عام ٢٠٠٩

٢ – تدعم شراكة باريس – ٢١ عمليات وضع الاستراتيجيات الوطنية أساسًا عن طريق أنواع الأنشطة التالية: (أ) البرامج الإقليمية؛ (ب) الدعوة وتطوير أدوات الدعوة في مجال الإحصاء؛ (ج) تشجيع الجهات المانحة على التعاون؛ (د) وضع منهجية للاستراتيجيات الوطنية؛ (هـ) الإبلاغ عن التقدم القطري المحرَز؛ (و) البرامج الفرعية. ويرد أدناه بيان عن التقدم المحرز في عام ٢٠٠٩ في إطار تلك الأنشطة.

ألف – البرامج الإقليمية

٣ – في عام ٢٠٠٩، نظمت شراكة باريس – ٢١ حلقات دراسية إقليمية عن الاستراتيجيات الوطنية لفائدة الدول الجزرية الصغيرة النامية (في نيويورك، في شباط/فبراير ٢٠٠٩)، والدول العربية (في مصر، في أيار/ مايو ٢٠٠٩)، والبلدان الكاريبية (في ترينيداد وتوباغو، في تموز/يوليه ٢٠٠٩). كما يسّرت أمانة شراكة باريس – ٢١ تنظيم استعراض الأقران في بوركينا فاسو وملاوي وموزامبيق والنيجر، وقدمت مساعدة مباشرة إلى ٢٢ بلدا (أنغولا وبابوا غينيا الجديدة وبربادوس وبرمودا وبنغلاديش وبوركينا فاسو وبوروندي وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) وجزر القمر وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجيبوتي وغابون وغامبيا وقطر وكوت ديفوار وكوستاريكا والكونغو وليبريا وماليزيا وملاوي وهايتي وهندوراس) في عمليات تتصل بالاستراتيجيات الوطنية أو بالإعداد للمداخلات أثناء اجتماعات المائدة المستديرة التي ينظمها المانحون.

(١) انظر E/CN.3/2005/18.

باء – الدعوة وتطوير أدوات الدعوة في مجال الإحصاء

٤ – تتضمن أنشطة الدعوة التي قامت بها شراكة باريس – ٢١ عام ٢٠٠٩، وضع الصيغة النهائية لمجموعة أدوات لموارد الدعوة الإحصائية، والاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة في إعداد شريط فيديو للدعوة بشأن المرأة والإحصاء. كما قدمت شراكة باريس – ٢١ رسالات للدعوة في مناسبات دولية وإقليمية منتقاة وساعدت ٢٠ بلدا على تحضير مواد خاصة بالدعوة.

جيم – تشجيع الجهات المانحة على التعاون

٥ – تُجري شراكة باريس – ٢١ دراسة سنوية، تُعرَف بنظام الإبلاغ عن دعم الشركاء لعملية الإحصاء، تجمع بموجبها المعلومات من الشركاء الماليين والتقنيين بشأن الدعم الذي يقدمونه لتطوير الإحصاء. ومن المهم الاعتراف بمحدودية هذه البيانات، نظرا لأن هذه الدراسات لا تطال جميع أشكال الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة (خاصة عندما يكون هذا الدعم مُدمَجا في برنامج قطاعي أوسع)، وتُقدَّر المدفوعات، في أغلب الأحيان، بتقسيم تكلفة المشروع بالتساوي على مختلف فترات إنجازه، ويتم تمحيص ازدواج التسجيل قدر الإمكان، رغم احتمال وجود بعض حالات التسرب.

٦ – وانبثقت عن جولة فريق الإبلاغ عن دعم الشركاء للإحصاء خلال سنة ٢٠٠٩[٢]، التي تغطي الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، النقاط التالية:

(أ) تلقت أفريقيا أكثر من نصف مجموع الدعم، من حيث التعهدات والمدفوعات، على حد سواء. فمن عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٩، تلقت أفريقيا مدفوعات قيمتها ٤٢٢ مليون دولار (٥٤ في المائة من المجموع العالمي)، بينما تلقت آسيا ١٥٠ مليون دولار (١٩ في المائة)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٧١ مليون دولار (٩ في المائة)، وأوروبا ٤٨ مليون دولار (٦ في المائة). وأُنفِق مبلغ إضافي قدره ٩٥ مليون دولار (١٢ في المائة) على مشاريع وبرامج عالمية غير خاصة ببلدان محددة؛

(ب) قدّم شركاء ثلاثة (المفوضية الأوروبية، والبنك الدولي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) أكثر من نصف مجموع مبالغ الدعم؛

(ج) مثّل مجموع المدفوعات التقديرية المقدَّمة لـ ١٣ بلدا (إثيوبيا وأفغانستان وألبانيا وأوكرانيا وبوركينا فاسو وجمهورية تترانيا المتحدة ورواندا والسودان وكينيا ومالي وملاوي وموزامبيق ونيجيريا) حوالي ٤٠ في المائة من المدفوعات التقديرية الموزَّعة على مختلف أنحاء العالم، و ٥٥ في المائة من المدفوعات المقدَّمة لبلدان محدّدة.

(٢) التفاصيل متاحة على موقع http://www.paris21.org/pages/partnership/press/.

دال – وضع منهجية للاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاء

٧ – في سنة ٢٠٠٩، أعدت شراكة باريس – ٢١ الدراسات المنهجية التالية: (أ) ''عوامل نجاح إصلاح النظام الإحصائي الوطني في البلدان النامية: مثال تونس''؛ (ب) ''استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاء: مقترَح لبِنيَة الوثيقة النهائية''؛ (ج) ''تمويل الأنشطة الإحصائية الوطنية''؛ (د) ''النهج المتعلق بجودة تصميم الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاء''؛ (هـ) ''عرض الإحصاءات بشكل سهل الاستعمال: دليل لبلورة استراتيجية للنشر ومبادئ توجيهية للنشر بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر في مرحلة انتقالية'' تم إعداده بالاشتراك مع إدارة إحصاءات النرويج. وإضافة إلى ذلك، فوضت شراكة باريس – ٢١ بإجراء استعراض للتقدُّم المحرَز في تطوير الإحصاءات منذ نشأتها (''شراكة باريس – ٢١ بعد عشر سنوات – التحسينات في القدرات الإحصائية منذ سنة ١٩٩٩'')، وإعداد ثلاث ورقات لتوجيه المناقشات أثناء اجتماع اتحاد الشراكة، وهي: ''الطلب على إحصاءات أفضل واستخدام أفضل للبيانات''؛ و ''استراتيجية من أجل تطوير الإحصاء: مذكرة استهلالية''؛ و''الشراكة من أجل تطوير الإحصاء''.

هاء – الإبلاغ عن التقدم القطري المحرَز

٨ – في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أصدرت شراكة باريس – ٢١ تقريرا[٣] عن التقدّم الذي أحرزته البلدان المقترضة من المؤسسة الإنمائية الدولية والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا في تصميم وتنفيذ استراتيجياتها الوطنية. ويشير التقرير إلى ما يلي:

(أ) إن ٢٤ بلدا من البلدان الـ ٧٩ المقترضة من المؤسسة الإنمائية الدولية هي بصدد تصميم استراتيجيات وطنية أو أنها في انتظار إقرار حكوماتها لهذه الاستراتيجيات. و ٣٦ بلدا آخر هو بصدد تنفيذ استراتيجياته الوطنية. وهكذا فإن ما مجموعه ٧٦ في المائة من هذه البلدان منخرطة حاليا في عمليات وضع استراتيجيات وطنية. وفي أفريقيا، يقوم ٣٦ بلدا في هذه القارة بتصميم أو تنفيذ استراتيجية إحصائية؛

(ب) إن ٣١ بلدا من أصل ٣٩ بلدا متوسط الدخل من الشريحة الدنيا هي بصدد تصميم أو تنفيذ استراتيجيات؛ وهكذا فإن ٧٧ في المائة من البلدان المقترضة من المؤسسة الإنمائية الدولية والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا مجتمِعة منخرطة في عمليات وضع استراتيجيات وطنية؛

(٣) متاح على http://www.oecd.org/dataoecd/23/19/41515158.pdf.

(ج) إن ٩ بلدان فقط (٨ في المائة) من البلدان الـ ١١٨ المشمولة بالتقرير تفتقر إلى استراتيجية أو أنها ليست بصدد التخطيط لاستراتيجية. وأغلب هذه البلدان هي أكثر البلدان ضعفا – وهي بلدان في حالة نزاع أو أنها من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

واو – البرامج الفرعية

٩ – تواصل أمانة شراكة باريس – ٢١ تنفيذ برنامجين فرعيين هما: الشبكة الدولية لاستقصاءات الأسر المعيشية (www.ihsn.org) وبرنامج البيانات المعجّل (www.ihsn.org/adp)[٤]، ويجري ذلك بتعاون وثيق مع البنك الدولي وشركاء آخرين. وفي عام ٢٠٠٩، قدّم برنامج البيانات المعجّل دعما لـ ٥٢ بلدا في مختلف أنحاء العالم في إطار مهمته ١ (توثيق البيانات الفردية وحفظها ونشرها). وتم اختبار المهمة ٢ لبرنامج البيانات المعجّل (تقييم نوعية البيانات ومواءمة/تحسين أساليب الاستقصاء) في الكاميرون بالتعاون مع اليونسكو، وفي نيجيريا بالتعاون مع برنامج الرصد المشترك التابع لمنظمة الصحة العالمية واليونيسيف. ويساهم مصرف التنمية الأفريقي وأمانة جماعة المحيط الهادئ في تنفيذ المهمة ١ على المستوى القطري. وجرى بناء قدرات يمكن المحافظة عليها في بعض البلدان التي لم تعد بحاجة إلى دعم مباشر من (برنامج البيانات المعجل). ومن المتوقّع أن تزداد أنشطة الشبكة الدولية لاستقصاءات الأسر المعيشية في مجال مواءمة أساليب الاستقصاء خلال السنوات المقبلة. وسيستمر تحديث وتحسين أدوات الشبكة التي يروج لها برنامج البيانات المعجّل.

ثالثا – نتائج اجتماع اتحاد شراكة باريس – ٢١ المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

١٠ – عقدت شراكة باريس – ٢١ اجتماع اتحادها في داكار في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩[٥]. واجتمع أكثر من ٤٠٠ مشارك من أكثر من ١٠٠ بلد للنظر في مستوى تطور الإحصاءات في البلدان النامية، ولتحديد ما يتعين فعله بالضبط، وللاتفاق بشأن الخطوات المقبلة التي ينبغي اتخاذها وبشأن أدوار ومسؤوليات مختلف الشركاء خلال العقد المقبل. وأيد المشاركون إعلان داكار بشأن تطوير الإحصاء (انظر المرفق)، الذي يتناول هذه الأهداف ويوجّه إلى الشراكة دعوة للعمل تشمل خمس نقاط بشأن مسائل تتصل بما يلي: تنفيذ الاستراتيجيات، وحشد الموارد التقنية والمالية من أجل الإحصاء، وتنسيق

(٤) انظر E/CN.3/2007/25

(٥) الوثائق متاحة على http://www.consortium-paris21.org.

الدعم الذي يقدمه المانحون في مجال الإحصاء، وتلبية احتياجات مستعملي البيانات، وتطوير الأدوات والمنهجيات الإحصائية.

١١ - وعلى هامش اجتماع الاتحاد، عقدت لجنة توجيه شراكة باريس - ٢١ جلسة أقرت خلالها استراتيجية جديدة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، ترسم خمسة أهداف رئيسية للشراكة وهي: (أ) حفز زيادة الطلب على البيانات واستعمالها على نحو أفضل؛ (ب) تيسير التنسيق بين الجهات المعنية للتوصل إلى معالجة أفضل لجدول أعمال متغيّر؛ (ج) الترويج لتكثيف مشاركة الجهات المعنية الوطنية في تطوير الإحصاءات؛ (د) تشجيع استراتيجيات وطنية ذات نوعية أفضل ومُنفَّذَة بفعالية؛ (هـ) تعزيز مكانة الإحصاء في المبادرات الدولية الرئيسية.

رابعا - التوجهات المقبلة لأعمال شراكة باريس - ٢١

١٢ - فضلا عن المساعدة على تنفيذ ورصد إعلان داكار، ستساعد شراكة باريس - ٢١، سنة ٢٠١٠، على تنظيم منتدى رفيع المستوى بشأن الاستراتيجيات الوطنية لفائدة بلدان جزر المحيط الهادئ، وذلك بالتعاون مع أمانة جماعة المحيط الهادئ. وعلى هامش دورة اللجنة الإحصائية لسنة ٢٠١٠، ستنظم شراكة باريس - ٢١ اجتماعا جانبيا استثنائيا للنظر في كيفية معالجة المسائل الإحصائية الخاصة بالدول الضعيفة والدول التي تمر في مرحلة ما بعد النزاع. وسيجتمع فريق عمل لتحديث المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاستراتيجيات الوطنية ولإفادتها من التجارب المكتسبة خلال السنوات الخمس الأخيرة. ومن أجل دمج أفضل للقطاعات في الاستراتيجيات الوطنية، سيُقدَّم أيضا دعم محدد لأربعة بلدان لتطوير الإحصاءات الزراعية وذلك بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وسيتواصل الدعم المقدَّم للأنشطة التي تتم على المستوى القطري المتصلة بهذه الاستراتيجيات، وستُنظّم شراكة باريس - ٢١ جولة فريق نظام الإبلاغ عن دعم الشركاء لعملية الإحصاء خلال سنة ٢٠١٠.

المرفق

إعلان داكار بشأن تطوير الإحصاء

الديباجة

أثناء اجتماع اتحاد شراكة باريس - ٢١، المعقود في العاصمة السنغالية داكار، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أكد المشاركون بالإجماع أن نظاما إحصائيا يتسم بالفعالية والكفاءة هو عنصر جوهري من عناصر الحوكمة الرشيدة وأنه لا تزال هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات سريعة لتوفير البيانات الضرورية لرصد الأهداف الإنمائية للألفية بحلول سنة ٢٠١٥. وأقر الاجتماع بأنه تحقق الكثير منذ سنة ٢٠٠٠، إلا أنه أكد مجددا أنه لا يزال ينبغي فعل الكثير لتحقيق رؤية خطة عمل مراكش للإحصاء. وينبغي القيام بإجراءات متضافرة ومنسَّقة للإفادة من البيانات الإحصائية بفعالية أكبر من أجل دعم السياسات والبرامج الهادفة إلى الحد من الفقر وتعزيز قدرات النظم الإحصائية والحفاظ عليها، لا سيما في البلدان النامية. وأُشير إلى أن دعم تجميع الإحصاءات ونشرها واستخدامها مسؤولية جماعية لضمان ''جعل العولمة قوة إيجابية تعمل لصالح جميع شعوب العالم'' حسبما ورد في إعلان الألفية.

القيَم والمبادئ

دعا الاتحاد جميع الشركاء إلى الإقرار بأن الإحصاءات الرسمية منفعة عامة وأن إعدادها ونشرها من المهام الأساسية لجميع الحكومات. ولتعزيز الثقة والمساءلة، ينبغي للحكومات دعم وتطوير نظمها الإحصائية بما يتفق مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة وكذلك مع مختلف الإعلانات والمدونات الإقليمية. وإضافة إلى ذلك، دعا الاتحاد جميع المشاركين في تطوير الإحصاءات إلى الالتزام بالمبادئ الأربعة التالية:

١ - يجب تشجيع ودعم جميع البلدان على تحديد الأولويات الخاصة بها وعلى إدماج احتياجات المستعملين وعلى رسم مساراتها الإنمائية في مجال الإحصاءات، من جمعها إلى نشرها، وذلك في ظل احترام معايير النوعية المعترَف بها دوليا.

٢ - وينبغي لجميع الشركاء تشجيع تطوير النظم والأساليب الإحصائية التي تستبق الاحتياجات الجديدة والناشئة من البيانات على جميع المستويات وتستجيب لها.

٣ - ينبغي للجهود المبذولة لتحسين الإحصاءات أن تدعم المؤسسات والوكالات التي تنشئ النظم الإحصائية الوطنية وأن تعززها وتحافظ على استمراريتها.

٤ - ينبغي لشركاء التنمية المساعدة على تعزيز النظم الإحصائية في البلدان النامية وعلى استخدامها بما يتواءم مع برنامج عمل أكرا.

الدعوة إلى العمل

دعا الاتحاد جميع الشركاء إلى اتخاذ إجراءات في خمسة مجالات رئيسية.

١ - ينبغي أن يكون مركز الاهتمام قد تحول، بحلول سنة ٢٠١٤، من إعداد خطط استراتيجية إلى تنفيذها بالاعتماد على تمويل مستديم وقدرات تقنية مستديمة بحيثُ يتحقق ما يلي:

(أ) أن تضع جميع البلدان التي التزمت بتحسين نظمها الإحصائية موضع التنفيذ استراتيجياتها الوطنية لتطوير الإحصاء؛

(ب) أن يتم توفير المساعدة الإنمائية للإحصاء في إطار استراتيجيات وطنية معتمَدَة وطنيا واحترام مبدأ المواءمة بموجب إعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

وقد أُحرِز تقدّم ملحوظ وهام في مجال تعزيز النظم الإحصائية لا سيما في البلدان النامية عن طريق خطة عمل مراكش للإحصاء وعدد من العمليات الإقليمية. وقد حظيت ضرورة تحديد البلدان للأولويات الإنمائية الخاصة بنظمها الإحصائية عن طريق إعداد استراتيجيات وطنية بقبول واسع النطاق؛ ولكن ينبغي الانتقال الآن من طور الإعداد إلى طور التنفيذ.

٢ - ينبغي للحكومات وشركاء التنمية وضع جميع البرامج الإحصائية العالمية الرئيسية على أسس مالية وتقنية مستديمة بحلول سنة ٢٠١٤.

يشمل نظام الإحصاء الدولي ثلاث دعائم رئيسية، هي: نظم الإحصاء الوطنية، التي تشغِّلها الحكومات وتديرها وتموّلها إلى حد بعيد؛ والحوكمة الدولية للإحصاءات، بما في ذلك وضع المعايير؛ وبرامج الإحصاء العالمية، التي ينبغي إدماجها، قدر الإمكان، في البرامج الوطنية. وهذه العناصر الثلاثة ضرورية ويجب دعمها وتطويرها خلال السنوات الخمس المقبلة.

٣ - بهدف كفالة تنسيق أكثر فعالية على جميع المستويات بحلول سنة ٢٠١٤، ينبغي تحقيق ما يلي:

(أ) أن تعمل آليات التنسيق والتعاون الدولية والإقليمية بفعالية أكبر، مع مراعاة احتياجات وأولويات البلدان النامية وأيضا عمليات الإدماج؛

(ب) **أن تُقيم الحكومات، بمساعدة شركاء التنمية، شراكات وطنية من أجل الإحصاء حيثما لا تكون هذه الشراكات قائمة.**

يجب تعزيز تنسيق البرامج الإحصائية، دوليا وداخليا على حد سواء، ويجب تحسين المشاورات بين منتجي الإحصاءات ومجموعات المستعملين الرئيسية على جميع المستويات عبر الاستفادة من خدمات المؤسسات والشراكات والمنتديات الموجودة كلما كان ذلك ممكنا.

٤ - **بحلول سنة ٢٠١٤، ينبغي أن تُلبي نظم الإحصاء في جميع البلدان احتياجات المستخدمين، وينبغي تشغيلها بكفاءة وبفعالية من حيث التكلفة وبأسلوب قائم على أساس النتائج، بما يتواءم مع الاحتياجات الرئيسية المتعلقة بالاستقلال والنزاهة.**

على مديري وكالات الإحصاء الرسمية دور رئيسي في كفالة جودة ونزاهة الإحصاءات التي يجمعونها وينشرونها. ويجب أن يكونوا أيضا منفتحين ومسؤولين عن الموارد التي يستخدمونها وعن قراراتهم وأعمالهم. وضرورة المساءلة أكبر حيثما تُقدَّم معونة إنمائية للمساعدة على بناء القدرات.

٥ - **بحلول سنة ٢٠١٤، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم برنامجا للبحث والتطوير لتحديث الأدوات والتكنولوجيات الإحصائية ولتعزيز استخدامها، خصوصا في البلدان النامية.**

شهدت الأنشطة الإحصائية، التي تشمل تجميع مجموعات بيانات كبيرة ومعالجتها، تغيرا كبيرا خلال السنوات الأخيرة بسبب استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولكن لم يطرأ تغيير يُذكر على الإجراءات الأساسية المتعلقة بالإحصاءات في العديد من البلدان في هذه الفترة. وينبغي الارتقاء بالأدوات المستخدمَة حاليا وتطوير أدوات أفضل على جميع المستويات، وخاصة لجمع بيانات مصدرية ولتحليل البيانات وعرضها. كما ينبغي تطوير طرائق وطيدة وفعّالة من حيث التكلفة في البلدان الصغيرة.

الآفاق المستقبلية

بهدف تحقيق رؤية إعلان داكار، اقترح الاتحاد اتخاذ الإجراءات التالية:

١ - أن ترصد أمانة شراكة باريس - ٢١، بالتعاون مع الشركاء الآخرين، تنفيذ إعلان داكار وأن تعدّ وتنشر تقريرا سنويا عن التقدم المحرَز.

٢ - أن يُعقد اجتماع متابعة للاتحاد قبل نهاية سنة ٢٠١٤ لمتابعة التقدُّم المحرَز في تنفيذ الإعلان وللإبلاغ عنه.

٣ - أن يلتزم جميع الشركاء والأعضاء في الاتحاد بمواصلة الترويج للإحصاء وحشد الموارد لتنفيذ الإعلان.

٤ - أن يُعرض إعلان داكار لتطوير الإحصاء رسميا، بحلول نهاية عام ٢٠١٠، على جميع العمليات والمؤسسات المعنية.